



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاقتراضان الداخلي والخارجي في العراق 2020 (رؤية في استدامة الدين العام)

أحمد حامد الهذال



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

مصادر الدراسة العملية

المؤشرات الاقتصادية والإحصائية والقياسية من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي وقوانين الموازنة العامة المنشورة في جريدة الوقائع العراقية.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الاقتراضان الداخلي والخارجي في العراق 2020 (رؤية في استدامة الدين العام)

أحمد حامد الهذال *

تمهيد

تناولت العديد من الدراسات موضوع الدين العام كمحفز للنمو الاقتصادي؛ نتيجة استخداماته التمويلية لسد عجز الموازنة وتمويل الاستثمارات في الموازنة العامة، وأن وجوده بات ضروريا ولاسيما في البلدان النامية، إذ أصبح من أهم الأدوات المالية التي تعالج عجز الموازنة من جهة، وأكثر خطورة على الاقتصاد، ومن جهة أخرى لتفاقمه وصولاً لضائقة الدين؛ وبالتالي ينبغي أن يُدرس الدين العام من منظور تأثير النشاط الاقتصادي على مستوياته؛ ونعني بذلك أن يكون الدين العام تابعاَ للمتغيرات الاقتصادية التي من الممكن أن يكون لها أثر في تخفيض هذا الدين عبر خفض الإنفاق، وعجز الموازنة، ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات، وكذلك الإيرادات العامة.

المطلب الأول: مدخل نظري

أولاً: مفهوم الدين العام والاستدامة: Public Debt

حين تزيد النفقات العامة على الإيرادات فإن الفرق يغطي بعدة طرق أهمها: الاقتراض، وإصدار نقود جديدة، إذ تصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام؛ لذلك فإن مجموع ما تصدره الدولة من سندات الدين على الحكومة خلال الزمن مطروحاً منه ما تم سداده يسمى الدين العام **public debt**، وهذا الأخير يشكل جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع الفوائد عليها، وتتعهد بسداد أصل المبالغ المقترضة، ويزداد حجم الدين العام عبر زيادة القروض العامة⁽¹⁾. ويشير تحليل استدامة الدين العام (**DSA**) إلى أن يكون المقترض قادراً على أن يستمر بتسديد ديونه من دون الرجوع إلى تصحيح هيكلي لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وأن الهدف من تحليل استدامة الدين العام (**Public**

1. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة سعود، 1988م، ص 369.

* باحث اقتصادي حاصل على شهادة الماجستير علوم في الاقتصاد وطالب دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.

Debt Sustainability Analysis (زيادة قدرة الدولة في تمويل برامج السياسة المالية (Fiscal policy programs)².

ثانياً: عجز الموازنة: لا يسمح الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بحدوث العجز في الموازنة؛ لأنه يفترض أن تكون النفقات العامة مساوية للإيرادات العامة، وهذا هو مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما الفكر الكينزي فقد أجاز بوجود عجز الموازنة؛ وبالتالي إمكانية تمويله من طريق التمويل التضخمي في حالة تعرض الاقتصاد إلى انخفاض في مستوى التشغيل الكامل، واشترط في ذلك التوقف عن هذه الوسيلة في حالة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، ويمكن تعريف عجز الموازنة على أنه الاختلال الناجم عن انخفاض مستوى الإيرادات عن النفقات العامة؛ أي يكون الإنفاق أعلى من الإيراد؛ وبالتالي تلجأ الحكومة لسد هذا العجز عبر الإصدار النقدي الجديد، أو عبر أداة الدين العام، أو ببقية الوسائل المالية المتاحة³.

ثالثاً: السياسة المالية: تستطيع الحكومات استخدام عدة أدوات لتوجيه الموازنة العامة سواء أكانت في حالة العجز أم الفائض، ومن هذه الأدوات هي أدوات السياسة المالية في الموازنة المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات فالنفقات العامة تشكل الطلب الكلي في الاقتصاد؛ لأنه يتحدد بنحو مستقل عن الدخل فلا بد للحكومات أن تقوم بعملية الإنفاق حتى وإن كان الدخل منخفضاً، وكذلك فإن الإيرادات المتمثلة بالضرائب وجبايتها تعدّ أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تقوم بها الحكومة؛ من أجل تمويل الإنفاق أو جزء منه أو لأهداف اقتصادية واجتماعية⁴؛ وعليه فإن السياسة المالية هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين.

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي GDP : هو إحدى الطرائق لقياس حجم الاقتصاد، وإن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال مدة زمنية معينة؛ وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج هذه المنطقة.

2-Some tools public sector debt analysis ,chapter 9 ,PUBLIC SECTOR DEBT STATISTICS: GUIDE FOR COMPILERS AND USERS,2013, p.147. www.tffs.org/pdf/method

3- ج. اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية مهدي، النظرية والسياسات، الجزء الاول، 1984، ص: 286.

4- عبد الوهاب الأمين، وركريا عبد الحميد باشا، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة الكويت، 1983، ص: 113.

خامساً: الاحتياطات الأجنبية أو الدولية: هي الأصول الأجنبية المتاحة تحت تصرف السلطة النقدية والخاضعة لسيطرتها؛ لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة والمحافظة على الثقة في العملة الوطنية⁵.

المطلب الثاني: علاقة الدين العام ببعض المتغيرات الاقتصادية:

أولاً: الدين العام والسياسة المالية:

بعد عام 2003 ارتفعت الإيرادات العامة بفضل ارتفاع أسعار النفط، ومنذ ذلك الحين ارتفع حجم الموازنة العامة، وهذه تمثل مشكلة الريعية التي اعتمد عليها الاقتصاد العراقي الذي أصبح عرضة للصدمات الخارجية بتأثره لأي صدمة مالية، فضلاً عن أنه يعاني من وجود فجوتين خارجية متمثلة باختلال الميزان التجاري، وداخلية متمثلة بعجز الموازنة، فضلاً عن ارتفاع حجم المديونية ما قبل 2003؛ إذ شكلت نسبة 300% من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد سعي العراق بمشاورات دولية خفض حجم الدين العام وخصم منه 80% حسب اتفاقية نادي باريس لاعتبار الاقتصاد العراقي غير مستدام ولا يستطيع ان يسدد ديونه في المستقبل حسب منهج "إيفيان"، لكن بعد هذا الخصم، عاود حجم الدين العام بالارتفاع بعد كل صدمة مالية-نفطية، وهذا ما عرض المالية العامة إلى عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية، ومن ثم استدامة الدين العام، والذي مثل ارتفاعاً بعد كل سنة تنخفض فيها الإيرادات النفطية.

بلغ الدين العام (116) ترليون دينار عام 2005، وواصل الانخفاض التدريجي؛ نتيجة المضي باتفاقية نادي باريس المتضمنة خفض 80% من قيمة الدين الخارجي مع الإبقاء على الديون المعلقة الخاصة بتعويضات بعض الدول، فضلاً عن أن العراق سدد جزءاً منه بفضل ارتفاع حجم الإيرادات العامة، وبالنظر للمدة (2005 - 2012) بلغ أدنى مستوى للدين العام (73) ترليون دينار في العام (2012)، ويتوافق ذلك مع ارتفاع حجم الإيرادات العامة التي تشكل منها النفطية ما يقارب (90%) كمعدل لسنوات الدراسة، إذ واصلت الارتفاع خلال المدة (2005- 2012)، وبلغ أعلى مستوى لها (119) ترليون دينار، وهي أعلى قيمة للإيرادات تحققت حتى 2018، بعد أن كانت أقل قيمة لها في المدة (2005 - 2012)، وبلغت (40) ترليون وهي أقل قيمة حققتها الإيرادات حتى العام 2018.

5- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، 2013، ص: 3.

ويمكن ملاحظة الريعية في الاقتصاد العراقي عبر ما تعكسه ربيعة الإيرادات العامة، فخلال هذه المدة نلاحظ من البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير طبقاً لتغيرات حجم القطاع النفطي، إذ يشكل هذا القطاع نسبة أكثر من (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا في بعض السنوات فيتغير طبقاً لتضخم الأنشطة الخدمية، ولا يعكس حقيقة الاقتصاد الحقيقي الذي لم يساعد فيه القطاعان الزراعي والصناعي ما نسبته (25%) مجتمعاً لأغلب السنوات.

عند النظر إلى تحليل الموازنة نجد هناك عدم اهتمام بما تحقّقه من فوائض نفطية، وهذا ربما يعود إلى التأثيرات السياسية في الموازنة العامة، إذ ارتفعت إيرادات الموازنة العامة من (77) ترليوناً عام 2017 إلى (106) ترليوناً عام 2018؛ وهذا يعني أن مقدار الزيادة (29) ترليون دينار، ولو لاحظنا الإنفاق الفعلي لتلك السنوات فقد بلغ عام 2017 (75) ترليون دينار، فيما بلغ الإنفاق الفعلي عام 2018 (80) ترليوناً؛ ويعني ذلك أن فائض السنتين (28) ترليون دينار، فلو وضع هذا الفائض في صندوق سيادي ليكون بمنزلة مثبت ديناميكي للموازنة يجعلها متوازنة في حال حدوث الصدمات مع إجراء تعديلات في هيكل الإنفاق العام.

ثانياً : الاحتياطيات والدين العام:

تكمن الخطورة في إعادة السحب من احتياطيات البنك المركزي بنحو غير مباشر؛ لتمويل سندات المالية العامة عبر السوق الثانوية بإعادة خصم سندات مصرفي الرافدين والرشد لدى البنك المركزي، وإن تمويل العجز سيكون له تأثيران: إما ارتفاع حاد في مستوى الأسعار مع افتراض بقاء الاحتياطيات والكميات المباعة من العملة الأجنبية على الكميات نفسها، أو انخفاض الاحتياطيات للبقاء على مستوى القوة الشرائية نفسه للعملة الوطنية، وهذا جاء نتيجة اعتماد العراق على استيراد أغلب السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج، فزيادة طبع العملة أو تخفيض قيمة العملة سيكون تأثيره مباشر على المستهلك المحلي؛ وسيكون التمويل التضخمي أشبه بالتمويل الذي حصل في تسعينيات القرن الماضي وآثاره على المجتمع على الرغم من وجود إنتاجية في هيكل الاقتصاد آنذاك.

ثالثاً: النموذج القياسي

إن النموذج الذي أجرته للاختبارات الإحصائية والقياسية ككل مقبول، ونلاحظ ذلك من خلال معنوية R-square إذ بلغت قيمتها (74%) وهي أكبر من (60%) وكذلك لقيمة Durbin-Watson البالغة (1.295)، وهي أكبر من قيمة R²، وإن النموذج معنوي حيث كانت القيمة الاحتمالية لـ (f-statistic) أقل من (5%)؛ وعليه فإن النموذج لا يعاني من انحدار زائف، وهو ذات ضجة بيضاء.

وفي ما يخص تقدير المتغيرات، فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام والاحتياطيات، إذ كلما ارتفع حجم الاحتياطيات (CR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الدين العام بمقدار (0.009) مع ثبات بقية العوامل، ومن الناحية الاقتصادية نلاحظ أن تأثير الدين العام على الاحتياطيات ضعيف وممكن أن يأخذ مسارين وبنحو غير مباشر: الأول: هو عندما تزداد الاحتياطيات فهذا مؤشر على ارتفاع حجم الإيرادات العامة، ومنها بنسبة كبيرة النفطية؛ لأن الاحتياطيات تعتمد على ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة؛ وبالتالي ممكن أن يؤدي ذلك بنحو غير مباشر إلى انخفاض حجم الدين العام؛ بالنظر إلى توازن الميزانية العامة وتسديد مستحقات الدين العام، أما المسار الثاني: فإذا ارتفع حجم الدين العام فإن ذلك يدل على انخفاض الإيرادات العامة وعجز الموازنة؛ وبالتالي فتتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وعند زيادة الكتلة النقدية المحلية فإن البنك المركزي سيضطر إلى الضغط على الاحتياطيات؛ من أجل تحقيق الاستقرار النقدي؛ وبهذا تنخفض الاحتياطيات الاجنبية، والسبب في أن التأثير يكون قليلاً؛ لأن المالية العامة حققت فوائض مالية في أغلب السنوات، و فقط في السنتين (2017 - 2018) بلغت الفوائض المالية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط (28) ترليون دينار كما أكدته الموازنات الفعلية المنشورة في التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

Dependent Variable: D(PD)

Method: Least Squares

Date: 05/15/20 Time: 03:53

Sample (adjusted): 2005Q3 2018Q4

Included observations: 54 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	1.028554	0.154836	6.642875	0.0000
D(CR)	-0.009900	0.174927	-0.056597	0.9551
D(BD)	0.345015	0.066467	5.190744	0.0000
D(PE)	0.353272	0.172690	-6.559314	0.0000
D(PR)	-0.874908	0.157617	-5.550833	0.0000
D(PD(-1))	0.413523	0.080001	5.168973	0.0000
C	-897.3680	458.4128	-1.957554	0.0562

R-squared	0.772929	Mean dependent var	904.5139
Adjusted R-squared	0.743941	S.D. dependent var	4804.988
S.E. of regression	2431.434	Akaike info criterion	18.55077
Sum squared resid	2.78E+08	Schwarz criterion	18.80860
Log likelihood	-493.8709	Hannan-Quinn criter.	18.65021
F-statistic	26.66389	Durbin-Watson stat	1.129523
Prob(F-statistic)	0.000000		

وفيما يخص متغير الناتج المحلي الإجمالي أظهر أن زيادة الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (1,025) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها؛ والسبب في ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس حقيقة الإنتاج السلعي المحلي في العراق، فهو ناتج مشوه، إذ إن نسبة القطاع النفطي فيه تصل إلى أكثر من (60%)، والأنشطة الخدمية (20%)، أما التوزيعية (20%) ولا يتجاوز القطاع الزراعي وأو الصناعي ما نسبته (10%) من هذا الناتج، ولو

ارتفع حجم الناتج الزراعي والصناعي لتغيّرت النتائج، وأصبحت عكسية؛ لأن الدين العام يمثل نسبة الاقتطاع من الناتج المحلي الإجمالي، فلو ارتفع الناتج السلعي لانخفض الدين العام.

ونلاحظ العلاقة الطردية بين عجز الموازنة والدين العام، حيث كلما ارتفع حجم العجز بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة حجم الدين العام بمقدار (0,345)، وكذلك بالنسبة لمتغير الإنفاق العام فكلما ارتفع حجم الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (35%)؛ لأن مستحقات الدين العام السنوية من الناحية المحاسبية يسجل في جانب النفقات العامة، وفي حالة القروض العامة تسجل في جانب الإيرادات العامة أي من حيث الشمول فإن الدين العام أكبر من القرض العام؛ لأنه يعبر عن تراكمات لقروض سابقة.

وبالنسبة لمتغير الإيرادات العامة، فقد أظهرت نتائج تقدير النموذج أن ارتفاع الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الدين العام بمقدار (0,874) وهذه تتفق مع منطقتي النظرية الاقتصادية؛ لأن زيادة الإيرادات تؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بمقدار زيادة الإيرادات.

رابعاً: الصدمات الاقتصادية والدين العام 2020:

صرّح وزير المالية بأن الإيرادات الشهرية تبلغ (3) ترليونات، والإنفاق الشهري يبلغ (7) ترليونات، والعجز الشهري بلغ (4) ترليونات دينار للإنفاق الجاري فقط، ونلاحظ أن هذه الصدمة متمثلة بأبعادها الثلاثة (السياسية، والمالية، والصحية)؛ لذلك فهذه الصدمة مختلفة عن الصدمة التي مرّ بها الاقتصاد العراقي عام (2014) وسرعان ما تعافى الاقتصاد منها، لكن الأزمة الحالية ولصعوبة التنبؤ بالأزمة الصحية؛ لأن الأزمة المالية ستكون مقترنة مع الأزمة الصحية في حال لم يعد الاقتصاد العراقي والمالية العامة هيكلية القطاعات الإنتاجية والمالية، وسبق أن أرسلت الحكومة مسودة قانون الاقتراض الداخلي والخارجي إلى البرلمان، وصوت البرلمان على هذه الورقة وحوّل وزير المالية بذلك؛ واشترط أن يكون الدين الخارجي موجهاً نحو الاستثمار، ولا يتجاوز الدين الخارجي نحو (5) مليارات دولار، و(15) ترليوناً للدين الداخلي، فضلاً عن أن الدين الخارجي السابق يبلغ (23) مليار دولار، فضلاً عن الديون الخارجية المعلقة والبالغة نحو (41) مليار دولار، التي يمكن أن تُعد من الديون البغيضة التي خلفها النظام السابق كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي عند تخفيض الدين بنسبة (80%) عام (2005)؛ وبواسطته طُبّق منهج "إيفيان" على الاقتصاد العراقي، وعده غير مستدام، ولا يمتلك موارد تؤهله لتسديد الدين وتمت إعادة الهيكلة في

ذلك الوقت، وعموماً فإن الدين الخارجي سواء أكان مستحقاً أو معلقاً، فهو إجمالاً سيكون ورقة ضغط من قبل الحكومات دائنة العراق؛ وبالتالي ستكون هناك مطالبات بذلك الدين بنحو مالي أو سياسي أو اللجوء إلى المؤسسات الدولية، ومن الممكن أن تكون هناك عقوبات أو روادع مالية، وستخضع السندات العراقية الخارجية فضلاً عن المخاطرة.

ونلاحظ أن الدين الداخلي استمر بالارتفاع ووصل إلى ما يقارب (40) ترليون دينار، وعند جمع إجمالي الدين سيكون الاقتصاد العراق مديناً بمقدار يقارب (118) ترليون دينار، وعند إضافة مبلغ الدين العام الذي أقره البرلمان والبالغ (21) ترليون دينار سيكون حجم الدين حتى (2020) بمقدار (139)، وسبق التحذير من سياسات المالية العامة في إبرام المزيد من عقود الدين؛ لأن المؤشرات الاقتصادية وصلت إلى مرحلة الخطر مع انخفاض أسعار النفط، والإيرادات غير النفطية، فضلاً عن ارتفاع حجم عجز الموازنة بنحو كبير جداً، مع أنه من أساسيات الموازنة سنوية الموازنة، وكذلك توقيتاتها بما يتوافق مع شفافية الموازنة التي تطبقها المؤسسات الدولية مثل شراكة الموازنة الدولية (IBP) في الوثائق الثماني التي تتضمن مؤشرات الشفافية، وهذه كلها تم تجاهلها والاستناد إلى قانون الإدارة المالية لسنة 2019 المعدل، بأن يتم الصرف بنسبة (1/12) في حال لم تقرر الموازنة العامة.

عموماً فإن استدامة الدين العامة (طاقة الدين) تبلغ مع الدين الجديد حوالي أكثر من (55%) من GDP و(92%) من GDP غير النفطي، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي في العراق لعام (2020) سينخفض بمقدار (-4.7%) مع أن النمو الاقتصادي في العراق مشوه ولا يمكن الاعتماد عليه بنحو كبير؛ لأنه يتضمن نسبة أكثر من (60%) من القطاع النفطي، فضلاً عن تضخم القطاعات التوزيعية والخدمية، ولا تشكل منه الزراعة والصناعة الا نسبة ضئيلة جداً.

هذه المؤشرات تؤكد أن القرار الاقتصادي في العراق يستند إلى القرارات السياسية، فكل عجز في الموازنة يتم سده بنسبة كبيرة عبر الدين العام غير الاستثماري، والشواهد مثيرة في ذلك، فيتم تجاهل قوانين الموازنة بشأن إنفاق الدين على الاستثمارات المنتجة، فضلاً عن الفساد المالي والإداري الذي وضحته الصدمات المالية-النفطية بعدم مقدرة الاقتصاد على تحمل الصدمة لبضعة شهور.

خامساً: السعر المزروح لنافذة العملة:

(كأحد البدائل المطروحة فضلاً عن تنمية الإيرادات غير النفطية)

يبيع البنك المركزي الدولار بسعر (1190 د. ع لكل دولار) عبر نافذة العملة، وتبلغ نسبة مبيعات تعزيز حسابات المصارف في الخارج (حوالة واعتمادات) أكثر من 95% بينما البيع النقدي في الداخل لا يبلغ سوى 5% حسب آخر بيانات للمبيعات ليوم الأربعاء 20/5/2020.

ويجري الحديث حالياً عن تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار من أجل سد جزء من عجز الموازنة، وعده أحد الموارد المالية للموازنة بعد الأزمة المركبة، وهناك من ينظر إلى هذا الإجراء على أنه يرفع الأسعار وسيتحمل المواطن جزء كبير من قيمة التخفيض؛ لأن أغلب السلع مقومة بالدولار فالمستورد سيرفع الأسعار مقابل رفع سعر الدولار من قبل السلطة النقدية.

حقيقة كنت مع هذا الرأي سابقاً؛ نتيجة تعطل قطاعات الإنتاج الحقيقي في الداخل، إلا أنني - بعد هذه الصدمة التي من الممكن أن تحول القطاعات الاقتصادية إلى منتجة بالنظر لما حققه الإنتاج الزراعي من تقدم كبير - غيرت النظر إلى الإيجابية نتيجة التجربة الزراعية وبعض المنتجات الصناعية.

وعند النظر إلى هيكل الاستيرادات لعام 2018 نجد أن العراق يستورد ما نسبته (5.4%) من المواد الغذائية والحيوانية بقيمة أكثر من (2,400) مليار دولار، وتستحوذ النسبة الأكبر من هذه الاستيرادات للمكائن والمعدات، وتبلغ (38.5%)، وبقيمة أكثر من (17,600) مليار دولار، وتبلغ المصنوعات المتنوعة أكثر من (15%) من إجمالي الاستيرادات... إلى آخر نسب هيكل الاستيرادات.

ما اود قوله في هذا الجانب، أنه باعتقادي ان نسب الاستيرادات من المكائن والمعدات مضللة، ولو كانت لدينا مكائن رأسمالية منتجة سيتغير حال القطاعات الإنتاجية من حالته السيئة إلى حالته المنتجة المعوضة عن الاستيراد، وهذا ما ينبغي أن يكون عبر دعم السلطة النقدية للاستيرادات من طريق نافذة العملة.

اليوم وبعد تقدم ملحوظ في الإنتاج الزراعي، وبعد دعوات صارخة من قبل المنتجين لغلق الحدود، التي لربما هدف عدم الاستجابة سياسي.

ويمكن للبنك المركزي الذي أحد أهدافه تعزيز النمو الاقتصادي، أن يبادر بدعم الإنتاج المحلي عبر أدواته النقدية واحدها سعر الصرف؛ بغية المحافظة على الإنتاج الزراعي أولاً، ومن ثم دراسة حقيقة الاستيرادات التي تمّول عن طريقه بدافع المكائن والمعدات والمصنوعات المتنوعة، ويتم فتح نافذتين للعملة، إحداهما تبقي على السعر الحالي (1190 د.ع لكل دولار)، الذي يختص بالسلع والخدمات التي لا تُنتج في الداخل، فضلاً عن نافذة البيع النقدي.

ونافذة أخرى، تتم عبر دراسة حجم السلع الزراعية المستوردة، وحجم الإنتاج الزراعي المحلي المعروض عنها وربما تكون النسبة كبيرة بعد هذه الأزمة، ولنفترض أن (80%) من الإنتاج الزراعي يُنتج محلياً؛ وعليه فإن سعر الصرف الثاني الذي يهدف لحماية المنتج المحلي يبلغ (1500 د.ع لكل دولار).

فضلاً عن افتراض آخر للسلع المصنوعة، والمكائن والمعدات، التي تبلغ نسبتها إجمالاً نحو (54%) من قيمة الاستيرادات الكلية؛ وعليه لو افترضنا أن (25%) من هذه السلع لا تدخل في العملية الإنتاجية، فإن العملة الموجهة نحو تعزيز الاعتمادات ممكن أن تقوم على أساس (1500 د.ع لكل دولار)؛ وعليه سيكون هناك سعرين إحداهما يبلغ (1190) ونسبة مبيعاته قليلة جداً ربما تصل (10%) من البيع النقدية والحوالة، وسعر (1500 د.ع) لتعزيز حسابات المصارف في الخارج، هذا الإجراء سيأخذ تأثيره ثلاثة مسارات:

المسار الأول: توفير دعم وحماية للمنتجين بنحو غير مباشر، ولم يؤثر على الأسعار المحلية بنحو كبير مادام هناك إنتاج محلي ستكفله التدفقات الداخلية من عملية عرض السلع والخدمات وشرائها من قبل المنتجين والمستهلكين.

المسار الثاني: لدعم الموازنة العامة عبر فارق السعرين، وسيكون الفرق حوالي (25%) من بيع الدولار للسعر المزدوج، وهذا حل سريع لرفد الموازنة للموارد المالية.

المسار الثالث: المحافظة على الاحتياطيات، بالنسبة التقديرية نفسها (25%) من السعر المزدوج؛ لأن المستهلك سيجد أن السلع المحلية أصبحت أقل من المستوردة؛ وبالتالي سيفقد المستورد زمام المبادرة في السوق الداخلية؛ لأنه سيخسر إذا ما استورد بنسبة تخفيض قيمة العملة.